العددِ ١ 21A حزيران ٢٠٢٦
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A1 Jun2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

مقال مراجعة : دور الذكاء الاصطناعي في الحد من الفساد الإداري

Article review: The Role of Arificial Intelligence in Reducing Administrative Corruption .

Rana yassin hussein
University of Baghdad , college of Veterinary Medicine
رنا ياسين حسين / مدرس
جامعة بغداد /كلية الطب البيطري
Rana.y.147@covm.uobaghdad.edu.iq

الملخص:
يُعد الذكاء الاصطناعي اداة حديثة وفعالة في الحد من الفساد الاداري من خلال تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الرقابة . اذ يتيح تحليل كميات ضخمة من البيانات للكشف المبكر عن الانماط غير الطبيعية والمعاملات المشبوهة ، مما يسهم في تقليل فرص التلاعب والرشوة.كما يدعم أتمتة الاجراءات الادارية ، الامر الذي يقلل من التدخل البشري ويحد من اساءة استخدام السلطة، فضلاً عن تعزيز نظم الحوكمة الالكترونية عبر التتبع المستمر وتقييم الاداء.وتتميز هذه الدراسة بتركيزها على الانتقال من ادوات الرقابة التقليدية الى الرقابة الذكية القائمة على الذكاء الاصطناعي ، مع ابراز التطبيقات العمليةفي مجالات التوظيف الحكومي ، والمشتريات العامة. ومع ذلك، يواجه تطبيقه تحديات تتعلق بالتحيز الرقمي ، وحماية البيانات والحاجة الى أطر قانونية وتنظيمية واضحة لضمان استخدامه بشكل عادل وفعال.

الكلمات المفتاحية: **الذكاء الاصطناعي، الفساد الاداري، الرقابة الالكترونية.**

Abstract
Artificial intelligence (AI) has emerged as an effective tool in combating administrative corruption by enhancing transparency and improving oversight efficiency. It enables the analysis of large volumes of data to detect anomalies and suspicious transactions at early stages, thereby reducing opportunities for fraud and bribery. AI also supports the automation of administrative processes, minimizing human intervention and limiting the abuse of power, while strengthening e-governance through continuous monitoring and performance evaluation. This study is distinguished by its focus on the transition from traditional oversight mechanisms to AI-driven smart governance, highlighting practical applications in public sector recruitment, public procurement, and digital transparency. However, its implementation faces challenges related to algorithmic bias, data protection, and the need for clear legal and regulatory frameworks to ensure fair and effective use.
Keywords: Arificial Intelligence, Administrative Corruption,E-Governance.

المقدمة

أصبحت ظاهرة الفساد الاداري من ابرز التحديات التي تواجه الأنظمة الادارية المعاصرة ، لما لها من اثار سلبية على كفاءة المرافق العامة وثقة الافراد بالمؤسسات الحكومية ، فضلاً عن تأثيرها المباشر في اعاقة جهود التنمية المستدامة ، مع تطور الوسائل التقليدية لمكافحة الفساد وظهور محدودية فاعليتها في كثير من الاحيان،برزت الحاجة الى تبني ادوات مبتكرة قادرة على التعامل مع تعقيدات هذه الظاهرة.

وفي هذا السياق جاء الذكاء الاصطناعي بوصفه احد ابرز مخرجات الثورة الرقمية ،ليطرح امكانات جديدة في مجال تعزيز الشفافية وتحسين آليات الرقابة والكشف المبكر عن ممارسات الفساد.اذ لم يعد دوره مقتصراً على دعم العمليات التقنية ،بل أمتد ليشمل اعادة تشكيل بنية الادارة العامة وتطوير اساليب اتخاذ القرار. بناءاً على ماسبق تثار أشكالية جوهرية حول مدى فاعلية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من الفساد الأداري ؟، وما اذا كان هذا التوظيف يمثل اداة حقيقية لتعزيز الشفافية والنزاهة داخل الادارة العامة ، في ظل التحديات المرتبطة بالتحيز الرقمي،وحماية البيانات، وضعف الاطر القانونية والتنظيمية .

هدف المقال

يهدف هذا المقال الى بيان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الادارة العامة في الحد من الفساد الاداري، من خلال توضيح اليات توظيفه في تعزيز الشفافية والكشف المبكر عن المخالفات الادارية ، وبيان مدى فاعليته كأداة حديثة في دعم النزاهة الادارية ، مع تحليل ابرز التحديات التي تواجه تطبيقه في الواقع الاداري.

أولاً : مفهوم الفساد الاداري وابرز مظاهره

يعرف البعض الفساد الاداري بأنه (السلوك غير الاخلاقي الذي يتناقض مع المبادىء الاخلاقية والقوانين المعمول بها في الادارة العامة ، وذلك من خلال استخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية تتعارض مع المصلحة العامة) (أحمد ونبيل،٢٠٢٤،ص١٠٤)،وعرف البنك الدولي الفساد بأنه (اساءة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل طائفة واسعة من السلوكيات من الرشوة الى سرقة المال العام)(فؤاد،٢٠٢٣،ص١٩٣٨)، من التعريفات اعلاه يتضح ان مفهوم الفساد الاداري يتمثل باستغلال الوظيفة العامة او السلطة الأدارية لتحقيق مكاسب شخصية او مصالح غير مشروعة ، سواء أكان ذلك بالمال ، النفوذ ،او السلطة ، ويشمل مظاهره الرشوة ،المحسوبية ، استغلال الموارد العامة،والتلاعب بالقرارات الأدارية.الفساد الاداري يعد احد ابرز التحديات التي تواجه الادارة العامة ،لما له من تأثير سلبي على كفاءة الخدمات ،نزاهة المؤسسات ،وثقة المجتمع بالدولة.

من خلال تعريف الفساد الاداري يمكننا اعطاء نبذة مختصرة عن مظاهر الفساد الاداري ، ومن اهم تلك المظاهر(احمد ونبيل،٢٠٢٤،ص١٠٨)على سبيل المثال لا الحصر، مايلي:

١ـ السرقات والتزوير والاختلاس
٢ـ استلام العمولات وتقبل الرشاوى
٣ـ التلاعب بالوثائق الرسمية والختومات الرسمية
٤ـ المساعدة في التهريب الوظيفي
٥ـ التدخل بعمل القضاء
٦ـ تعديل المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والانظمة
٦ـ التواطؤ مع مغسلي الاموال
٧ـ استغلال الاموال العامة لتحقيق منافع شخصية
٨ـ سوء استخدام السلطة.

ثانياً: توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الاداري

يُعرف الذكاء الاصطناعي بأنه (عبارة عن أجهزة، صممها البشر لهدف معقد من خِلال التصرف في البيئة الرقمية عن طريق البيانات المنظمة وغير المنظمة وتفسير هذه البيانات وتحديد أفضل الإجراءات التي يجب إتخاذها لتحقيق الهدف المحدد. ويمكن لهذه الأنظمة أن تستخدم قواعد رمزية أو نماذج رقمية ويتم تكييف سلوكهم من خِلال تحليل تأثير البيئة على أفعالهم)(عبد الصادق،٢٠٥،ص٣٤).

- و ان الهدف من هذه التقنيات استخدامها لتحسين اداء الوظائف الادارية ،تعزيز الكفاءة ، وتوسع العمليات مع تقليل الأخطاء البشرية .حيث يعتبر اداة رئيسية للتحول الرقمي للأدارة ، و يسهم في توفير معلومات دقيقة لدعم اتخاذ القرار وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

ان التحول النوعي الذي طرأ على عمل الادارة العامة نتيجة ادماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الاداري ، جعل من هذه التقنيات اداة حديثة لتعزيز النزاهة والشفافية والحد من مظاهر الفساد الاداري .اذ لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد وسيلة تقنية ، بل اصبح آلية تنظيمية قادرة على تشكيل العلاقة بين الادارة والمواطن على اساس الكفاءة والسرعة والحياد.، وتمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي الاساس الذي تقوم عليه منظومة الرقابة الذكية ، اذ توفر الادوات اللازمة لتحليل البيانات والوظائف التي تؤديها ، ومن ابرز تلك التقنيات :-

ـــــ **تقنيات التعلم الآلي** : تعد من اهم الادوات المستخدمة في هذا المجال ، حيث تعتمد على تحليل كميات ضخمة من البيانات لأكتشاف الانماط السلوكية غير الاعتيادية ، مثل العمليات المالية المشبوهة او التباينات غير المبررة في العقود الحكومية .وتكمن اهميتها في قدرتها على التعلم المستمردون الحاجة الى برمجتها(اوغلو،٢٠٢٤،ص٩) وتحسين دقة التنبؤ بمرور الوقت .

ـــ **تقنيات معالجة اللغة الطبيعية** (فؤاد،٢٠٢٣،ص١٩٥٤): في تحليل النصوص القانونية والادارية ، مثل العقود والمراسلات والشكاوى ، بهدف الكشف عن مؤشرات الفساد كالغموض المتعمد في الصياغة أو وجود شروط غير متوازنة تخدم طرفاً معيناً .

ـــ **تحليل البيانات الضخمة** : يُمكن الجهات الرقابية من دمج وربط قواعد بيانات متعددة (عبد الصادق،٢٠٢٥،ص١٨)، كبيانات المشتريات العامة والموارد البشرية والبيانات المالية ، مما يسمح بكشف حالات تضارب المصالح او المحاباة الوظيفية.

ـــ **تقنيةسلال التوريد(الربيعي،ص٣٣)**: وهي اداة فعالية لضمان سلامة السجلات وعدم قابليتها للتلاعب ، حيث تتيح تسجيل المعاملات بطريقة لامركزية ومؤمنة ، الامر الذي يقلل من فرص التزوير او التعديل غير المشروع.

ـــ **تقنيات التحليل التنبؤي** : تلعب هذه التقنية دوراً مهماً في تحديد القطاعات او العمليات الاكثر عرضة للفساد ، مما يساعد صناع القرار على اتخاذ اجراءات استباقية للحد من المخاطر.

بعد بيان ابرز تقنيات الذكاء الاصطناعي ،تبرز الاشكالية الحقيقية في كيفية توظيف هذه الادوات ضمن منظومة ادارية فعالة لمكافحة الفساد ، أذ تسهم هذه الاليات في الانتقال من الرقابة التقليدية اللاحقة الى رقابة ذكية استباقية تعتمد على تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر ، مما يعزز الشفافية ويحد من فرص الانحراف الوظيفي . ويمكن بيان ذلك على النحو الاتي:

أـ أليات الوقاية الاستباقية من الفساد: تعد الوقاية المرحلة الاهم في مكافحة الفساد ، حيث تركز على منع وقوعه قبل حدوثه، وهنا يظهر الدور المحوري للذكاء الاصطناعي من خلال:

ـــ تحليل البيانات المفتوحة الضخمة لاكتشاف الانماط غير الطبيعية ، حيث تعتمد الانظمة الذكية على تحليل كميات هائلة من البيانات الادارية والمالية للكشف عن الانماط الشاذة التي قد تشير الى وجود فساد ، مثل التكرار غير المبرر في العقود او الارتفاع غير الطبيعي في التكاليف ، مما يسمح بالتدخل المبكر قبل تفاقم المخالفة.

ـــ التنبؤ بمخاطر الفساد ، من خلال التعلم الآلي يمكن بناء نماذج تنبؤية تحدد القطاعات او الاجراءات الاكثر للفساد،(فؤاد،٢٠٢٣،ص١٩٦٢) كالمشتريات العامة او التعيينات ، وبذلك يتم توجيه الرقابة نحو النقاط الاكثر خطورة.

ـــ تعزيز الشفافية عبر الحكومة الالكترونية**(حادي وحمليل،٢٠٢٥،ص٢١٠)**: يسهم التحول نحو الانظمة الرقمية في تقليل الاتصال المباشر بين الموظف والمراجع ، وهو مايقلل من فرص الرشوة والمحسوبية ، فضلاً عن اتاحة البيانات بشكل مفتوح يعزز من الرقابة المجتمعية.

ب ـــ اليات الكشف والرصد الذكي للفساد: لايقتصر دور الذكاء الاصطناعي على الوقاية ، بل يمتد الى الكشف الفعلي عن حالات الفساد من خلال:

ـــ انظمة المراقبة الذكية والتقليل الآلي: تستخدم الخوارزميات لمراجعة المعاملات بشكل مستمر وفوري ، مما يتيح اكتشاف االمخالفات فور حدوثها بدلاً من انتظار التدقيق التقليدي الذي قد يأتي متأخراً.

ـــ معالجة اللغة الطبيعية لفحص الوثائق، تستخدم لتحليل النصوص الادارية والتقارير والشكاوى ، واستخراج مؤشرات الفساد منها، مثل وجود صيغ متكررة او تلاعب في الصياغة القانونية.

ج ـــ اليات المساءلة وتعزيزالزاهة :- حيث تتيح الانظمة الذكية تسجيل جميع الاجراءات الادارية بشكل غير قابل للتلاعب ، مما يسهل عملية التحقيق والمساءلة ، ودعم اتخاذ القرار الاداري(احمد ونبيل،٢٠٢٤،ص١١٦)، حيث توفر الانظمة الذكية معلومات دقيقة لصناع القرار ، مما يقلل من القرارات العشوائية المبنية على اعتبارات شخصية ، وتساعد تلك الانظمة على استقبال وتحليل بلاغات الفساد بشكل آمن وسريع ، مع امكانية فرزها حسب درجة الخطورة.

د ـــ اليات المعالجة والاستجابة للفساد: بعد اكتشاف الفساد، تأتي مرحلة المعالجة ، حيث يسهم الذكاء الاصطناعي في :

ـــ تسريع اجراءات التحقيق من خلال تحليل الادلة والبيانات بشكل آلي ، مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لكشف الحقيقة.

ـــــ تقييم الاثر واتخاذ الاجراءات التصحيحية ، حيث يمكن للانظمة الذكية تقدير حجم الضرر الناتج عن الفساد واقتراح الحلول المناسبة لمعالجته.

ـــــ التعلم المستمر وتحسين الانظمة الرقابية ، حيث تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تطوير نفسها باستمرار من خلال التعلم من الحالات السابقة ، مما يزيد من كفاءة مكافحة الفساد مستقبلاً.

مما تقدم اعلاه ، يمكننا القول ان دور الذكاء الاصطناعي لم يعد مقتصراً على كشف حالات الفساد بعد وقوعها ، بل يمتد الى اعادة تشكيل بيئة اتخاذ القرار الاداري ذاتها من خلال تقليل السلطة التقديرية غير المنضبطة ، وفرض مسارات اجرائية رقمية قائمة على معايير موضوعية قابلة للتتبع.وبهذا يتحول الذكاء الاصطناعي من اداة رقابية لاحقة الى آلية وقائية بنيوية تعيد هندسة العمليات الادارية بطريقة تغلق منافذ الفساد قبل نشوئها ، وليس فقط رصدها بعد حدوثها.فعلى سبيل المثال ، في مجال التوظيف الحكومي يمكن للانظمة الذكية فرز الطلبات وفق معايير محددة مسبقاً دون تدخل بشري مباشر ، مما يحد من المحاباة والوساطة .وفي مجال المشتريات والعقود الحكومية(حادي وحمليل،٢٠٢٥،ص٢١٢) ،تتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي تحليل العطاءات وكشف التلاعب في الاسعار او تضارب المصالح بشكل لحظي . اما في ادارة الانفاق العام ،فأن خوارزميات التحليل التنبئي تساعد على رصد الانماط غير الطبيعية التي قد تشير الى عمليات فساد محتملة قبل تحولها الى وقائع مكتملة. وهذا ما يكشف التحول في دور الذكاء الاصطناعي من الكشف إلى التنبؤ ، وهو ما يعزز من فعالية الجهود الرامية إلى الحد من الفساد. وقد تباينت مواقف الدراسات والاتجاهات الفقهية بشأن مدى فعالية استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الاداري ، فيميل الاتجاه الاول الى تأييد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وكما اوضحنا سلفاً. ولايعارض جانباً اخر من الفقه ، استخدام الذكاء الاصطناعي من حيث المبدأ ، وانما يركز على التحديات التي ترافق تطبيقه، والتي تعيق تحقيق اهدافه في مكافحة الفساد الاداري ، حيث أن هذه التقنيات قد تخلق اشكالاً جديدة من الفساد اذا لم تخضع لتنظيم قانوني واضح ، خصوصاً في ما يتعلق بحماية البيانات والخصوصية (الربيعي،ص٣٨)والرقابة على الخوارزميات .لذلك فأن اهمية الذكاء الاصطناعي لاتقتصر على كونه اداة تقنية ، بل تكمن في ضرورة توظيفه ضمن اطار قانوني واداري يضمن تحقيق التوازن بين مكافحة الفساد وحماية الحقوق والحريات.

وعلى الرغم من التأكيد الواسع في الفقه على الدور الايجابي للذكاء الاصطناعي في تعزيز النزاهة الادارية ، الا ان هذا الطرح لايخلو من مبالغة في بعض الاحيان، اذ يفترض ضمنياً حياد الانظمة الذكية وقدرتها المطلقة على الحد من الفساد ، وهو افتراض قابل للجدل . فالذكاء الاصطناعي ، في جوهره ، انعكاس للبيانات التي يبنى عليها وللجهات التي تقوم بتصميمه وتشغيله ، مما يعني ان احتمالات التحيز(يوسف وزهراء،٢٠٢٤،ص٣٠٥) او التلاعب لاتزال قائمة ، بل قد تتخذ اشكالاً اكثر تعقيداً واقل وضوحاً من الفساد التقليدي . ومن ثم، يمكن القول ان الذكاء الاصطناعي لايلغي الفساد بشكل كامل وربما يعيد تشكيله بشكل آلي من خلال تكريس التمييز الاداري او استهداف فئات معينة دون غيرها ،بحيث ينتقل من ممارسات فردية مباشرة الى ممارسات رقمية خفية ، كالتلاعب بالخوارزميات او توجيه البيانات او احتكار الوصول الى الانظمة . وهذا مايفرض ضرورة عدم التعويل عليه كأداة تقنية محايدة بشكل مطلق ، بل التعامل معه كوسيلة تحتاج الى رقابة قانونية وادارية فعالة. الى جانب ذلك ، تثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي اشكالية انتهاك الخصوصية ،نظراً لاعتمادها على جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية .وهو مايطرح تحدياً حقيقياً في تحقيق التوازن بين متطلبات مكافحة الفساد من جهة ،وضمان حماية الحقوق والحريات الفردية من جهة اخرى .وفي حال غياب تنظيم قانوني واضح ،قد تنزلق الادارة العامة نحو تبني نماذج رقابية مفرطة ،تتحول الى مايشبه (دولة المراقبة)،بما يفتح المجال امام اشكال جديدة من الفساد ،كاستغلال البيانات الشخصية في الابتزاز او توظيفها لاغراض سياسية او شخصية.

كما تبرز مشكلة غياب الشفافية في عمل هذه الانظمة ، والتي يعبر عنها بمفهوم (الصندوق الاسود)،حيث يصعب في كثير من الاحيان فهم او تفسير الاسس التي تستند اليها الخوارزميات في اتخاذ قرارتها .ويترتب على ذلك اضعاف امكانية مساءلة الادارة العامة ، وتقويض مبادىء الشفافية والرقابة القضائية ،اذ قد تلجأ الجهات الادارية الى تبرير قراراتها بالاستناد الى مخرجات تقنية غير قابلة للفهم

والتدقيق ،مما يتيح المجال لظهور انماط من الفساد تقنياً. ومن زاوية اخرى ،يثير استخدام الذكاء الاصطناعي اشكالية تركز السلطة التقنية واحتكار المعرفة ،حيث غالباً ماتكون هذه الانظمة مملوكة او مدارة من قبل شركات خاصة او فئات تقنية محدودة ،الامر الذي يؤدي الى اختلال توازن القوة داخل الادارة العامة ،ويضعف من امكانيات الرقابة المجتمعية،وقد يسهم ذلك في نشوء علاقات غير شفافة بين القطاعين العام والخاص،او في ابرام صفقات تقنية مشوبة بالمحاباة ،بمايعززمن مظاهر الفساد التعاقدي.

ثالثاً : آليات المعالجة

بالنظر إلى المزايا والتحديات التي تم تحليلها، يتضح أن استثمار الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة لمكافحة الفساد لا يمكن أن يكون فعالاً إلا ضمن إطار متكامل من الحلول القانونية والتنظيمية والتقنية. ويشمل ذلك عدة محاور رئيسية:

- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي

تبرز الحاجة الى وضع تشريعات واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة(هناء،٢٠٢٤، ص٨٠)،من خلال تحديد نطاقه وحدود تطبيقه وبيان المسؤليات المترتبة على استخدامه ، لضمان حقوق المواطنين والمراجعين. وتحديد معايير شفافية واشتراط الإفصاح عن مخرجات الأنظمة الذكية لضمان إمكانية المساءلة.

ووضع آليات رقابية رسمية لمراجعة عمل الأنظمة الذكية بشكل دوري، لتجنب الانحرافات أو الاستغلال غير المشروع.

- تحسين جودة البيانات وخفض التحيز:

ان الحد من اشكالية التحيز الرقمي يستوجب اعتماد سياسات صارمة لجمع البيانات والتأكد من خلوها من التحيزات البشرية أو المؤسسية.وضرورة اخضاعها لعمليات تدقيق دورية تهدف الى الكشف عن اوجه التحيز ومعالجته،و تطوير خوارزميات قابلة للتفسير (Explainable AI) بحيث يمكن فهم منطق القرارات ومراجعتها بسهولة.

- الدمج المتوازن بين الرقابة البشرية والرقابة الذكية:

تعزيز التعاون بين الموظف البشري والنظام الذكي (هناء ،٢٠٢٤،ص٥٢)، بحيث لا يُستبعد العنصر البشري من عمليات الرقابة والتقييمو تدريب الموظفين على فهم واستخدام الأنظمة الذكية بشكل نقدي، لضمان اكتشاف الأخطاء أو الانحرافات بسرعة، و خلق قنوات متابعة متعددة (بشرية ورقمية) لضمان الشفافية والتوازن في اتخاذ القرارات.

- وضع السياسات التكنولوجية المؤسسية:

اعتماد استراتيجيات طويلة المدى للتحول الرقمي ترتبط مباشرة بمكافحة الفساد، وليس مجرد تحديث تقني عشوائي، و تصميم أنظمة ذكية مرنة وقابلة للتطوير لتتكيف مع تغير بيئة العمل ومتطلبات النزاهة الإدارية، و ضمان حماية البيانات والمعلومات ومنع إساءة استخدامها ضمن الإدارة العامة لتعزيز الامن السيبراني، مع وضع آليات استجابة سريعة لمواجهة اي محاولات تهديد قد تؤثر على سلامة العمل.

يتضح أن نجاح الذكاء الاصطناعي في الحد من الفساد الإداري يعتمد على تكامل التكنولوجيا مع الضوابط القانونية والتنظيمية، وجودة البيانات، والتوازن بين الرقابة البشرية والآلية. وبذلك، يمكن تحويل التحديات المحتملة إلى فرص لتعزيز النزاهة والكفاءة، وجعل الذكاء الاصطناعي أداة فعالة في مكافحة الفساد بدل أن يكون مصدرًا لمخاطره.

الاستنتاجات

في ضوء ماتقدم ، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات على النحو الاتي:

١- ان الذكاء الاصطناعي يسهم في تقليل فرص الفساد الاداري عبر الحد من التفاعل البشري المباشر وتعزيز الاتمتة في الاجراءات الحكومية. حيث يشكل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي اداة فعالة في الكشف المبكر عن انماط الفساد من خلال تحليل البيانات الضخمة ورصد الانحرافات غير الطبيعية.

٢- أسهم التحول نحو الرقابة الذكية في نقل العمل الرقابي من النمط التقليدي اللاحق الى رقابة آنية واستباقية ، ما عزز سرعة الاستجابة وتقليل فرص اخفاء الفساد او التلاعب به.

٣ ـ أظهرت التطبيقات التنبؤية للذكاء الاصطناعي قدرة متزايدة على دعم اتخاذ القرار الاداري من خلال التنبؤ بمخاطر الفساد قبل وقوعها، مما يعزز البعد الوقائي في نظم الحوكمة الحديثة.
٤ـ تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحديات متعددة ، ابرزها ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات البشرية ، مما يستدعي تبني استراتيجيات تطوير شاملة.
٥ـــ ان التكامل بين الحلول التقنية والاصلاحات الادارية يعد شرطاً اساسياً لتحقيق مكافحة فعالة ومستدامة للفساد الاداري.

المصادر:

١ـ اسلام زايد عبد الصادق، دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد واثره على الاقتصاد، مجلة القانون والتنكولوجيا ، العدد ٢، المجلد٥، ٢٠٢٥.
٢ـ ايمن علي اوغلو ، التأثيرات الايجابية والسلبية على ادوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي ، مجلة ستاردوم العلمية للعلوم الطبيعية والهندسية ، العدد٢، المجلد٢، ٢٠٢٤.
٣ـ بن شعيب يوسف وجندولي فاطمة زهراء ، العنصرية الرقمية في انظمة الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد ١، المجلد ١٠، ٢٠٢٤.
٤ـ حمزة حادي وصالح حمليل، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الاداري ، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية، العدد٢، المجلد٨، ٢٠٢٤.
٥ـ عمرو احمد فؤاد، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد الاداري، عدد خاص المؤتمر العلمي الدولي الثامن ، التكنولوجيا والقانون ، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق جامعة طنطا ،٢٠٢٣،
٦ـ فهلول هناء،دور الرقمنة في تكريس الشفافية والحد من الفساد الاداري،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة عبد الحميد في باديس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،٢٠٢٤.
https://share.google/7VHwEfsOpWMoU2jnq
٧ـ نجم عبد, الكاظم الربيعي،الذكاء الاصطناعي كأداة لمكافحة الفساد،على الرباط الالكتروني
٨ـ نوي احمد ونويس نبيل ، تاثير الذكاء الاصطناعي على مكافحة الفساد : رؤية استباقية لتحسين اوامر الادارة الالكترونية، مداخلة في كتاب دولي :مكافحة الفساد الاداري في ظل الحكومة الالكترونية ،الناشرالمركز المغاربي ، شرق ادنى للدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الاولى، ٢٠٢٤.